International Journal of Humanities & Social Sciences
Volume (5) – AUGUST 2018 SJIF Impact Factor 3.38
ISSN1858-838
المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية
العدد الخامس-اغسطس 2018

ثقافة العنف فى ظل العولمة ... دراسة تطبيقية

د. هشام محمد فخر الدين عبد الهادى. مدرس بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب– جامعة دمياط – جمهورية مصر العربية

المستخلص:

تدور فكرة الدراسة حول الوقوف على العلاقة بين العولمة والعنف حيث أضحى العنف إشكالية معقدة لا تنفصل عن ثقافة العالم المعاصر بما طرأ عليه من متغيرات فى ظل العولمة التى آثارت العديد من التحديات، وساهمت بالفعل فى إيجاد أشكالات متنوعة من العنف عبر آلياتها المختلفة والتى أدت إلى التأثير المتسارع فى الحياة الإنسانية؛ مماساهم فعلياً فى تغيير ملامح المجتمع الانسانى بأكمله. الامر الذي دعى إلى ضرورة الوقوف على أسباب شيوع العنف من وجهة نظر أساتذة الجامعات المصرية، وأظهرت النتائج عن وجود العديد من العوامل المسببة للعنف فى المجتمع المصرى مع التأكيد على وجود علاقة وطيدة بين العولمة والعنف ودورها فى غرس ثقافة العنف عبر آلياتها المتعددة والتى أدت إلى تطور أشكال العنف وزيادة حدته فى المجتمع.

الكلمات المفتاحية: العنف – العولمة.

Abstract:

The idea of the study revolves around the relationship between globalization and violence, where violence has become a complex problem that is inseparable from the culture of the contemporary world and the changes that have taken place in the context of globalization, which have caused many challenges and contributed to the creation of

ISSN1858-838

various forms of violence through its various mechanisms. To the accelerating impact of human life, effectively contributing to the transformation of the entire human community. Which led to the need to identify the causes of the prevalence of violence from the point of view of professors of Egyptian universities. The results showed the existence of many factors causing violence in the Egyptian society, It's also confirm the existence of a strong relationship between globalization and violence and its role in instilling a culture of violence through the multiple mechanisms that led to the evolution and increase of violence in society.

المقدمة :

شهدت المنطقة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة موجة من التغيرات الغير مسبوقة والمشبعة بالعنف وبالحركات المعارضة بالرغم من تعدد نظمها السياسية ومستوياتها الاقتصادية. إلا أن هذه الأحداث لا ترتبط فقط بالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة, وإنما تعكس فى جانبها الآخر حراكاً اجتماعياً يرجعه البعض الى زيادة الوعى وانتشار التعليم مما أدى إلى زيادة الوعى بالواقع وبدوره فى إحداث تغيير راديكالى على كافة المستويات، ومن ثم تأجيج هذه الحركات والذى بدا واضحاً عبر آليات العولمة خاصة الاعلامية والتى لعبت دوراً هاماً فى بلورة هذا الوعى؛حيث تحولت مواقع التواصل الاجتماعى إلى ساحات حرة للتعبير والنقاش المفتوح الغير خاضع للرقابة من جانب السلطة؛ مما يفسر القطيعة المتصاعدة بين النظم السياسية والواقع المجتمعى حيث تزايد إحساس الشباب بأنه ترك ليواجه مصيره بمفرده ويواجه مشكلاته المتراكمة وفى مقدمتها البطالة وغياب المشاركة السياسية وغير ذلك مما شكل مشكلات عميقة يصعب مواجهتها، الأمر الذى أدى إلى ظهور العنف بكافة صوره شملت العديد من دول المنطقة .

ISSN1858-838

مما يعد منعطفاً خطيراً يهدد وجود مثل هذه الدول عبر توظيف آليات منظمة لتحقيق أهداف سياسية فى مقدمتها الوصول إلى السلطة (عنف المعارضة) وضمان السيطرة على السلطة والإستمرار فيها(عنف النظام)، مما يؤكد وجود أزمة مرتبطة بمستوى العنف على كافة الاصعدة واللجوء إلى العنف فى المراحل الإنتقالية إنما يبرهن على رهن مستقبل الدولة على المدى القصير والمتوسط ويدخلها فى حلقة مفرغة تحكمها ثنائية العنف والعنف المضاد، ولقد انطلقت دراسات العنف فى المجتمع المصرى من عدة روافد خاصة دراسات الجريمة تلك التي ركزت على طبيعة الجرائم وأنواعها . فالعنف يشكل ظاهرة قديمة جديدة من حيث وجودها على مر الزمن إلا أن محور جدتها يبدو في أشكال وأنماط العنف الجديدة التى لم يسبق معرفتها من قبل، حيث أوجدت التطورات الهائلة التى يشهدها المجتمع أنماطاً مختلفة من العنف، فهناك من يرى أن العنف نتاج طبيعي لتقدم البشرية ومن ثم ربط العنف السياسي الحادث فى المجتمع بالعولمة والتي أحدثت تحولات غير مسبوقة فى العالم مما فرض العديد من التحديات التى غيرت ملامح الحياة الإنسانية.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في أن العنف أضحى ظاهرة عالمية تكاد تعيشها مختلف المجتمعات المعاصرة النامية منها والمتقدمة على اختلاف أنظمتها السياسية والأيديولوجية وتوجهاتها الثقافية. فالعنف في نشأته وأفعاله وردود أفعاله ونتائجه ينتقل عبر المجتمعات والثقافات والجماعات بشكل متسارع حتى أصبح جزء لا يتجزأ من ثقافة العالم المعاصر، خاصة في ظل ما طرأ من المتغيرات والتحولات العالمية في المجالين السياسي والإقتصادى وبروز العديد من القضايا وفي مقدمتها العولمة والتي تعد حقبة تاريخية ظهرت بوضوح عقب نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي الشرقي وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية, وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدي والعنف على كافة مستوياته خاصة السياسي، حيث يعد العنف السياسي أحد الإشكاليات في الفلسفة السياسية المعاصرة لاسيما بعد أن ترسخت الممارسة السياسية الديمقراطية وأصبحت هناك سبلاً شرعية لإستيعاب الآراء

ISSN1858-838

المعارضة للسلطة وممارستها ووجود مجالس نيابية تعبر عن فئات الشعب المختلفة، فقد بات العنف السياسي منطقياً غير مبرر، لكن الواقع يؤكد رغم ذلك على زيادة كثافة العنف ، فإشكالية العنف أصبحت أكثر تعقيداً وغموضاً. ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي كما يلي :

ما دور العولمة في زيادة العنف في المجتمع المصري ؟

ومنه تنبثق عدة تساؤلات فرعية :

1. ما طبيعة العلاقة بين العولمة و العنف فى المجتمع ؟
2. ما أسباب العنف بشكل عام والسياسي بصفه خاصة ؟
3. ما آليات العولمة في نشر ثقافة العنف ؟
4. ما الآثار المترتبة على العنف فى المجتمع المصرى .
5. ما استراتيجية الدولة فى مواجهة العنف ؟

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق عده أهداف :

1. الكشف عن العوامل المسببة للعنف فى المجتمع المصرى .
2. الكشف عن العلاقة بين العولمة والعنف فى المجتمع المصرى.
3. التعرف على آليات العولمة في نشر العنف داخل المجتمع .
4. التعرف على الآثار المترتبة على العنف في المجتمع المصري .
5. التعرف على استراتيجية مواجهه ثقافة العنف ومواجهه ثقافة العولمة .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة الراهنة من منطلق المساهمة في دراسة العلاقة بين ظاهرتي العنف والعولمة، حيث وجدت علاقة بين العنف وخاصة السياسي والعولمة، ومعالجة مدى تعزيز آليات العولمة للعنف بشتى صوره أو الحد منه، ونظراً لأن المكتبة العربية تفتقد إلى مثل هذه الدراسات جاءت هذه الدراسة (البحث) في سد جزء من هذا النقص.

منهجية وعينة الدراسة :

تعد الدراسة الراهنة دراسة وصفية تحليلية اعتمدت فى جمع المادة الميدانية على دليل المقابلة للوقوف على مدى اهتمام عينة الدراسة بموضوع البحث و التعرف على اتجاهاتهم تجاه هذا الموضوع بكافة جوانبه .وتمثلت عينة الدراسة والتى تم اختيارها بطريقة عمدية من الصفوة المتعلمة من أساتذة الجامعات المصرية ذوى التخصصات المختلفة، وعددهم(150) مفردة، وعدد (50) مفردة من الكتاب والنقاد ويرجع ذلك التنوع إلى ما يمثله موضوع الدراسة من إشكالية ثقافية تتسم بخصوصية شديدة ومن ثم كانت الحاجة لهذا التنوع للوقوف على اختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية إزاء موضوع الدراسة .

المجال الزمنى للدراسة :

تم اجراء الدراسة الميدانية من خلال تطبيق دليل المقابلة على عينة الدراسة و استغرقت الدراسة الميدانية ستة أشهر من سبتمبر 2014 حتى فبراير 2015 .

مفاهيم الدراسة :

1. **العنف : Violence**

يعد تناول مفهوم العنف أمربالغ الصعوبة والتى تكمن في محاولة تعريف أى مفهوم سوسيولوجي، وذلك تبعاً لإختلاف الرؤى والتوجهات والمنطلقات الفكرية والايديولوجية للباحثين فالعنف كمفهوم سوسيولوجي له العديد من التعريفات التى تعكس اختلاف الرؤى والتوجهات لدى الباحثين نحو القضايا الاجتماعية المختلفة، فمثلا التعريف القانونى للعنف يوضح ارتباطه بالتحديد القانوني مع اغفال وجهة النظر الاجتماعية التى تشمل كافة الظروف المجتمعية والبيئية وعوامل انتشاره، فيرى أنصار النظرية التقليدية للقانون أن العنف هو ممارسة الفرد لسلوك ما، يستطيع من خلاله مقاومة الغير وإخضاع الآخرين . فالعنف مشكلة اجتماعية عرفها الانسان منذ بدء الخليقة، إذ يمارس بصور وأشكال تختلف من مجتمع لآخر

ISSN1858-838

بإختلاف الثقافات، وبالتالي تختلف شدته ووطأته في المجتمع الواحد بإختلاف درجه تحضر أفراده ووعيهم وثقافاتهم وكذلك بإختلاف الطبقات الاجتماعية وأنماط الحياة فيه.

ويشير مفهوم العنف إلى استخدام الضغط أو القوة بشكل غير مشروع مما يؤثر على إرادة الآخرين.(1) ويرجع أصل لفظ العنف Violence إلى الكلمة اللاتينية Violent والتي تعنى القوة من خلال استخدامها سواء بالتهديد أو الاستخدام المادى ضد أفراد المجتمع, وبأساليب متنوعة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن معانى العقاب والإغتصاب والتدخل في حرب مع الآخرين وإحداث إصابات ووفيات.(2) ويعتمد المفهوم السوسيولوجي للعنف على حالة المجتمع وطبيعة نشأته وبناءه . فكل مجتمع يمارس الإكراه يطالب الفرد بالخضوع والإمتثال لمعاييره ونظمه وثقافته، ومن ثم يعتقد F.berhau أن جدلية الفرد والمجتمع تثير إشكالية متعلقة بالنسق الثقافي على أن تحمل كلمة ثقافة أوسع معانيها بحيث تشمل كل ما يكتسبه الفرد بوصفه عضواً في جماعة. بحيث إذا ما خرج العنف عن إطاره يفرغ من محتواه، فالمعنى الذي يمكن أن يتخذه العنف بالمفهوم السوسيولوجي ينبغي أن يكون في إطار حضارة معينة وفترة زمنية محددة ومركز ثقافي محدد، وإذا أهملت هذه الجوانب لا يمكن حينها تناول العنف إلا بشكل مجرد.

ويرى ماركوز أن الفئات التي تنخرط في العنف هى تلك الجماعات التي تحيا على هامش النظام أى تخضع بصورة كاملة لآلياته، فهي تلك الجماعات التي سوف تمتلك القدرة على المواجهة للإطاحة بآليات القهر والسيطرة.(3) مما يؤكد أن هذا الانخراط في العنف يتم بشكل عفوى وتلقائي، وبالتالى يعد العنف مؤشراً هاماً على حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي التي تسبب قدراً من المعاناة لبعض الجماعات في المجتمع، ومن ثم تظهر محاولات هذه الجماعات للسعي للإحاطة بمصادر التوتر والقهر والاضطرابات.(4) فمصطلح العنف يشير من ناحية الوصف الى القوة الجسدية المستخدمة في التدمير، في حين يشير من الناحية المعنوية أو الأخلاقية الى الاستخدام المرفوض لهذه القوة المؤدية إلى إلحاق الأذى بالآخرين.(5) ومن ثم يعد العنف نمطاً من أنماط السلوك العدائي تجاه الآخرين والمتضمن الإساءة الجسدية

والنفسية وتدمير ممتلكات الغير. ويري هاريس "hairs" أن العنف يمثل التهديد أو الإيذاء الفعلي الجسدي والنفسي الذي يسببه من يمارس العنف للآخرين, ومن ثم يأخذ أشكالاً متعددة مثل العنف اللفظى والإستغلال أو العقاب الجسدي.(6) مما يعني أن العنف يمثل خطراً على المجتمع ويؤدي الى إضعاف مؤسساته، وبالتالي انعدام الإستقرا. فالعنف ضرر وإيذاء من الممكن تجنبه في حالة إشباع الإحتياجات الأساسية للإنسان مثل البقاء والرفاهية والمواطنة والحرية، ويتوافق هذا الشكل من أشكال العنف مع الأساليب المنهجية التى من خلالها يقوم نظام اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية محددة بالقضاء على أفرادها ببطء من خلال حرمانهم من اشباع احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وحرية. ومن ثم فالعنف هو استخدام للقوة بشكل غير مشروع ومخالف للقانون ولثقافة المجتمع.

ويرى علماء الاجتماع أن العنف نمط من أنماط السلوك وهو عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين مصحوباً بإنفعالات الإنفجار والتوتر. وقد ينظر الى العنف بأنه ظاهرة اجتماعية تتضمن افعال مجموعة من الأفراد تحدث في مكان محدد تتميز بدرجة من الاستمرارية بحيث تمثل فترة زمنية واضحة ومحددة.(7) وهناك من يرى أن العنف هو إستعمال القوة بصورة غير قانونية للحصول على شئ مرغوب فيه، بمعنى إستعمال القوة لإسترداد حق ضائع أو لحمايته إستعمالاً يستمد مشروعيته من غايته مثل العنف الثوري.(8) ويؤكد هذا التعريف أن العنف مشروع إذا كان من أجل الدفاع عن حق أو الحصول عليه، وبالتالي تعد أعمال الثورات العنيفة أعمالاً مشروعة ومبررة. والعنف هو استخدام القوة بصورة غير مشروعة أو غير مطابقة للقانون، إلا أن استخدام القوة يتخذ شكلين هما : الشكل المشروع كما في حالات التوتر والتحرر .والآخر الشكل الغير مشروع كما في حالات الإرهاب .

وهذا ما أكده ماركوز عندما تطرق إلى أنواع العنف والتمييز بين المشروع وغير المشروع، مما يعنى أن إشكالية العنف هي أكثر تعقيداً وغموضاً، فهناك من يمارس العنف بالقوة التي تضبط وتنظم وفق التشريعات والقوانين والأعراف مثل الجيش المنظم الذي يمثل الصورة النموذجية للقوة من جهة، والجماهير الثائرة التى تمثل الصورة العاكسة لها من جهة

أخرى. (10) كما يشير العنف إلى استخدام وسائل القهر والقوة والتهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات لتحقيق أهداف غير مشروعة ومرفوضة إجتماعياً. في حين يتجه البعض إلى تعريف العنف بأنه سلوك إجرامي إنحرافي مرضي، يولد قوى تحقيق التوازن حتى يتسنى المحافظة على التوازن الهيكلي والوظيفي في المجتمع . فالعنف يعد مشكلة اجتماعية تتضمن الخروج عن المألوف والمعتاد وتتسم بالنسبية، وتتطلب المواجهة والحزم وتختلف شكلاً ومضموناً بالاختلاف الزمنى والمكاني وتنوع الظروف. والعنف عند "Walin" يشمل استخدام القوة أو إقحامها بشكل مكثف وتدميري دون مبرر له وبصورة لا يمكن التنبؤ بنتائجها. والعنف عند " فرويد" سلوك غريزي يشير إلى القوة المهاجمة بشكل مباشر للآخرين بقصد السيطرة عليهم أو الإطاحة بهم، فهو سلوك عدواني بين طرفين متصارعين لكل منهما هدف محدد فهو وسيلة لا يقرها القانون وبالتالى فهو وسيلة مخالفة لثقافة المجتمع.(12) في حين يربط البعض تعريف العنف بالثقافة الفرعية السائدة، حيث يرون أن العنف سلوكاً ينجم عن تراكم مراحل عديدة متتابعة لخبرات مرضية يتولد عنها سلوك عنيفً بين طرفي الصراع، وبالتالي فالعنف يعد استجابة حتمية لفعل يعبر عن النفور والإزدراء واستجابة طبيعية مرتبطة بالولاء لمعايير وأنساق ثقافية تدعم ذلك وتدفع إليه.ومن هنا يعتبر علماء الاجتماع أن العنف سلوك مكتسب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، حيث يتم غرس المعايير الثقافية لأفراد المجتمع أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، والتي تعد في المقام الأول غرساً ثقافياً وتعليماً وتعلماً حتى يتم الإنصياع والإمتثال لثقافة المجتمع أو الخروج عنها، بحيث تحدد ماهو مرغوب فية من السلوك وماهوغيرمرغوب فيه اجتماعياً، وبالتالي فالأفعال العدوانية والعنيفة التي تحدث في إطار ثقافه فرعية تشجع على العنف وتدعمه تفرض نفسها، وبالتالي ينصاع أبناء هذه الثقافة لتلك المعايير وهذه الضغوط .

فالعنف أبرز مظاهر الوجود الإنسانى حيث تتوقف حدته على الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتتنوع أشكاله ما بين الجسدي والنفسى والسياسى والايديولوجي .... الخ.(13) ومن خلال استعراض التعريفات السابقة

ISSN1858-838

تتبنى الدراسة الراهنة التعريف الآتى كتعريف إجرائي للعنف المتمثل فى أن: "العنف نمط من أنماط السلوك العدوانى وأحد المظاهر المصاحبة للإنسان، يشير إلى كافة الافعال التي تتضمن إيذاء الآخرين بشكل غير مشروع ومخالف لثقافة المجتمع يقع فاعله تحت إطار العقاب المادي والمعنوي".

2. العولمة: Globalization

أصبح مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم شيوعاً في التحليل السياسي والإقتصادي والاجتماعي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لا يعني حداثة المفهوم، إذ أنه يُعد امتداداً لمفهوم النظام العالمي الجديد بمتطلباته وآلياته ومحدداته. فالمفهوم ليس جديداً بالمعني الذي قد يفهمه البعض، حيث أن العولمة لم تحدث فجأة بل لها جذور تاريخية ولها مقدماتها الموضوعية، وخاصة تلك الأخيرة التي ظهرت مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين وارتبطت بالثورة الصناعية الثالثة وأبرز مظاهرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي أدت إلى تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة على حد تعبير "مارشال ماكلوهان".(14) حيث أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال العولمة القدرة على القضاء على الحواجز والمسافات التي كان يصعب اجتيازها في الماضي. بالإضافة إلى الترويج لمركز الإزدهار العالمي المكون من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا بالمعنى الواسع أو الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية واليابان بالمعنى الضيق. ورفع شعار ثورة الاتصالات التي تعلن موت الأيديولوجيات وتتيح الفرص لنشوء المجتمعات الجديدة التي تسود فيها العناصر الأساسية لفكرة العولمة مثل ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم.

وكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ بداية الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر أي منذ خمسة قرون مضت، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول ومختلف الأمم تزداد قوة. باستثناء فترات قصيرة

للغاية مالت خلالها بعض الدول إلى الإنكماش والانكفاء على ذاتها وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال.(15) ومن ثم فالظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة حتى الأقمار الصناعية. فالعولمة كمفهوم يعد من أعقد المفاهيم المطروحة على الساحة الفكرية، ومن ثم تفتقد الوصول إلى تعريف محدد ودقيق لهذا المفهوم، حيث إن صياغة تعريف محدد للعولمة تعد مسألة شاقة ومعقدة نظراً لاختلاف التوجهات النظرية والأيديولوجية للباحثين. بالإضافة إلى أنها تأكيد لفكرة الإنتساب إلى عالم واحد وقيم واحدة وأيديولوجية أساسية واحدة بعد أن كان النظام الدولي السابق قائماً على الحرية؛ مما يعنى أن الدولة ذات سيادة، مما يعني عدم وجود سلطة تعلو سلطة الدولة وأنها في مفهوم الشرعية الدولية هي المرجعية.

أما في ظل العولمة لم تعد الدولة ذات سيادة ولم تعد تلك السيادة تحظى بحصانة مطلقة كما كان الحال من قبل، وإنما أصبحت تنتهك وتخترق بطرق شتى مادية ومعنوية، ومن ثم فالعولمة تعني كسراً للحواجز وسقوطاً للفوارق الثقافية وتقارباً في المسافات بمعناها المكاني والاجتماعي وهي تختصر الزمن والمسافات وتضعف من الهوية وتعمل على إغراق الثقافات والذوبان في الصلاحية العالمية. (16) ويرى "روبرتسون" أن العولمة هي عملية لتشكيل ملامح العالم كله بوصفه موقعاً جغرافياً واحداً وظهوراً لحالة إنسانية عالمية واحدة.(17) ويؤكد أنها كمفهوم تشير إلى انكماش العالم وتصغيره وتركيز الوعي بهذا الانكماش، وأن مفهوم العولمة ذاته قد أضحى جزءاً من الوعي الكوني، وبالتالي فهي لا تعني مجرد الإنكماش الموضوعي للعالم، وإنما الوعي الكوني بهذا الانكماش الذي حدث على صعيدي الزمان والمكان.(18) فى حين يؤكد "Tomlinson" أن العولمة تشير إلى عمليات التداخل المعقدة سريعة التطور بين مختلف المجتمعات والثقافات والأفراد فى كافة أنحاء العالم.(19) فتشير إلى عملية ترابط بين الماضى والحاضر والمستقبل مع إعادة التشكيل وزيادة تعقيد الروابط.(20) أما "جيدنز" فيرى أن العولمة تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم

تربط المجتمعات المحلية المميزة بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح. فالعولمة عند "جيدنز" هي مجرد توسيع للحداثة من نطاق المجتمع إلى نطاق العالم بمعنى أنها حداثة على نطاق عالمي. (21) في مقابل ذلك يرى "السيد يس" أن العولمة أداة تحليلية لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفة وأنها ليست محض مفهوم مجرد وإنما هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال. أما "صادق العظم" فيعتبر العولمة حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل قيادة وهيمنة دول المركز وبالتالي يؤكد على أنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها.(22) فالعولمة في مجملها عملية متفاعلة كما هي رؤية ونظرة تنعكسان على قرارات تؤثر في حياة دول وأفراد وجماعات من وجهة النظر الاقتصادية، إلا أنه من الصعب تحديد مظهر معين للعولمة فهي تتخذ مظاهر عدة وكذلك من الصعب إرجاعها إلى عامل واحد بعينه. إلا أن بعض المفكرين يرى أن العولمة ليست سوى مرادف للأمركة، انطلاقاً من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على النفط العالمي، وتأثر السياسات الاقتصادية في كل بلدان العالم بما يجري في الولايات المتحدة، لأسباب في مقدمتها ضخامة الاقتصاد الأمريكي وأبعاده الكونية بالإضافة إلى سيطرة رأس المال الأمريكي على مشروعات واقتصادات في كافة أرجاء العالم,وسيطرة الولايات المتحدة على الأنشطة الاقتصادية الحاكمة مثل صناعة المعلومات والبرمجيات وعلى صناعة الخدمات والتمويل.(23) إلا أن هناك من يرى أن صياغة تعريف شامل للعولمة لا بد أن يضع في اعتباره ثلاث عمليات هامة تكشف عن جوهرها :-

- العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات.
- العملية الثانية : تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.
- العملية الثالثة: تتمثل بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

ISSN1858-838

ومن ثم فجوهر العولمة يتمثل في سهولة حركة الأفراد والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. وفي ضوء هذه الأبعاد الأساسية للعولمة يمكن تعريف العولمة تعريفاً اجرائياً " بأنها عملية الإندماج في إطار السوق الرأسمالي العالمي وإذابة الحدود والمواقع بين الدول عبر حرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال، وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكات الاتصال والهيمنة الثقافية على نحو يؤدي على سهولة حركة الأفراد والمعلومات والسلع والأموال بين الدول على النطاق الكوني ".

التوجه النظري للدراسة: (العنف في ضوء النظرية الاجتماعية)

اعتمدت الدراسة الراهنة على أفكار وتوجهات النظرية النقدية خاصة أن العنف أضحى إشكالية من أكبر الإشكاليات في الفكر الفلسفي والاجتماعي والسياسي، بإعتبارها إشكالية جدلية تمتد جذورها إلى عمق المجتمع الإنساني القديم وما صاحب نمو المجتمع من تغيرات وصراع، هذا الصراع الذي طرح قضية العنف طرحاً جديداً ومن كل جوانبها، فقد تناولها علماء الاجتماع بالدراسة والتحليل. فقد أكد ابن خلدون أن العنف نزعه طبيعية، فمن أخلاقيات البشر أن فيهم الظلم والعدوان، فمن إمتدت يده إلى متاع أخيه، امتدت يده إلى أخذه إلى أن يصده رادع. في حين أكد "Hobblers" أن الطبيعة البشرية مشبعة بالعنف، في مقابل دوركايم "Durkhim.E" الذي يعتبر العنف ظاهرة ثقافية تأتي مع رياح التطور الاجتماعي وإنتقال المجتمعات من البسيط إلى المعقد ومن التجانس إلى اللاتجانس، حيث أكد أن العنف يأتي نتيجة سياقات وظروف اجتماعية محددة. فالظروف الاقتصادية الضاغطة، ومايحدث في المجتمع وما يتعرض له من تغيرات عميقة تركت آثارها في بيئة المجتمع ونظمه ومنظومته القيمية والمعيارية، تمثل في مجملها بيئة مناسبة لتنامي العنف بكافة أشكاله ومستوياته، وفي المجالات جميعها التي يتفاعل في إطارها الأفراد، حتى أضحى العنف يمثل ضرورة وبات اللجوء إليه أو التهديد به لفض المشكلات بكافة مستوياتها سواء البسيطة أو المعقدة أمراً ضرورياً .

ISSN1858-838

وتمثلت طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى فرضتها متطلبات بدايات هذا القرن، بالتمزق المجتمعي والفوضى المحلية والعالمية وتفاقم الشعور بعدم الثقة بين أفراد المجتمع الإنسانى في جعل أهم الواجبات الملقاه على عاتق السلطة الرسمية في المجتمعات المعاصرة، هى المحافظة على أمن الأفراد وحياتهم وأمن واستقرار المجتمع.(24) ويتفق هذا مع ما أكده "دولار وميللر" الذي يرى أن العنف متصدر في المقام الأول الاحباط الذي ينتج عندما لايستطيع الفرد أن يحقق أهدافه.(25) وركز دوركايم على مفهوم الانتحار خاصة اللامعياري Anomie كصورة من صور العنف والتي تزايدت إنتشاراً في المجتمع الحديث، وقد طور دوركايم فكرة اللامعيارية في دراساته حتى أصبحت تستخدم في تحليل عدد من المشكلات الاجتماعية.

ويرى " دوركايم " أن الأنومى تعبر عن حالة من إنعدام الأمن و الاستقرار وفقدان المعايير، مما يؤدى إلى انهيارالتمثلات الجمعية، ومن ثم تفترض اللامعيارية ظرفاً مسبقاً يصبح فيه السلوك محدداً معياراً وتسبب أزمة اجتماعية خاصة في إحداث الخلل وايجاد حالة من القلق تهدد القوة القاهرة للتقاليد وتشيع اللامعيارية على نطاق واسع؛ مما يصيب البناء الاجتماعي والثقافي بالتصدع والإنفصال بين المعايير والأهداف الثقافية.(26) ويتفق ذلك مع ما أكده "بييربورديو" من خلال صور القهر التى تواجه الإنسان في حياته اليومية نتيجة لغياب المعايير وخاصة معايير العدالة الاجتماعية وعدم المساواة .

وفي المقابل يأتي ماركوز في نقده للمجتمع الغربي، ونظامه الرأسمالي (الليبرالي) وما نجم عنه من قمع وبؤس وظلم وقهر للإنسان إلى الحد الذي جعل معه الانسان يعيش بعداً واحداً في ثقافته وحضارته، ولا يفكر إلا فيما تنتجه السلطة التي تسعي الى دمج فئات المجتمع حتى تقضي على كل فكرة تتجه نحو العنف والثورة والتحرير وتحقق بالتالي السيطرة والهيمنة.(27) وتبعاً لذلك اهتم انصار الاتجاه النقدى بتحليل التحول في المجتمع الرأسمالي وفي مقدمتهم ماركوز عبر تحليلة لأطروحات التحرر, ونقده للحضارة الصناعية المتقدمة وما حققته من هيمنه وسيطرة

ISSN1858-838

على حرية الفرد وقمعه وتدعيم السلطة وخاصة سلطة رأس المال والاحتكار وقوى القمع والاضطهاد, ومن ثم استطاعت تلك السلطة إحتواء شعارات التمرد والاضطهاد والعنف والتحرر والمعادية للقمع, مؤكداً على تجاوزها لكافة أشكال السيطرة السابقة والتي تقوم على أساس عقلاني فضلاً عن قيامها بعملية تشويه للذات الإنسانية بطريقة مألوفة .(28) ويشير ماركيوز إلى أن المجتمع الصناعي المتقدم مجتمع لا عقلاني، باعتبار أن تطور إنتاجيته لا يؤدي الى تطور الحاجات والمواهب الإنسانية تطوراً حراً، وإنما على العكس من ذلك فإنتاجيته لا يمكن أن تستمر في التطور إلا إذا قمعت تطور الحاجات والمواهب الإنسانية وتفتحها الحر.(29) فمن خلال السياسات المتبعة في المجتمع الصناعي الرأسمالي يتم تعبئة جميع طاقات الفرد الجسدية والروحية عبر مجموعة المعايير الرأسمالية ومكننة العمل وسيطرة الآلة التى تمثل أداة أساسية في قمع الاستقلال الفردى, مع السعي لتحقيق التلاحم الاجتماعي الداخلي واستبعاد أية محاولة لتجاوزه ومن ثم يصبح مجتمعاً أحادياً يعبرعن تلبية الاحتياجات الفردية، إلا أنها كما يرى ماركوز حاجات وهمية مصطنعه من صنع آليات نشر وعولمة النظام الرأسمالي خاصة الإعلامية لسلب حرية الفرد التى تمثل الطريق المؤدي الى إيجاد الانسان ذي البعد الواحد المتقبل للمجتمع ذي البعد الواحد، ويشير إلى أن هذا القمع يشمل مناطق كانت محروقة فيما مضى، حيث أغتصبت حرية الإنسان الداخلية من خلال قمع الفكر وكبت وقهر الفرد. ويتضح من ذلك أن القمع في المجتمع الصناعي الرأسمالي مرتبط بعاملين هما : العامل الأول: الطابع السلعى للمجتمع، حيث استطاع هذا المجتمع بإمكانياته الضخمة وجهازه الإنتاجي الهائل توفير الكثير من السلع والخامات, التى أصبحت تمتد جذورها في أعماق البيئة الغريزية للإنسان وتتطلب ظهور خامات غريزية مختلفة واستجابات مغايره للجسد والعقل على حد سواء .

ISSN1858-838

العامل الثاني : يتمثل في العامل التكنولوجي حيث أصبحت التكنولوجيا أداة قمع للإنسان عبر إخضاعه للتقسيم الاجتماعي للعمل, وأيضاً من خلال الكفاية والوفرة المادية، وبالتالي تمتص كافة التناقضات الاجتماعية وتحتوي الاحتجاج والرفض المؤدي الى العنف.

ويتضح من ذلك استناد ماركوز الى كل من ماركس وفرويد في تأكيده على أن تاريخ الانسان هو تاريخ قمعه اجتماعياً وعقلياً وجنسياً خاصة في الوقت الراهن سواء في المجتمع الرأسمالي او المجتمع الاشتراكي, ويؤكد ماركوز أن القمع المتجانس مع طبيعة النظام الرأسمالي يتنافى مع جوهر النظام الاشتراكي القائم على الحرية الانسانية الجماعية والفردية ؛ لذلك يشير ماركس الى أن التقدم التكنولوجي الحادث في ظل المجتمع الرأسمالي يمثل أداة قهر وقمع واستقلال للإنسان ودفعه الى العنف من أجل التحرر.(30) ومن ثم يرى ماركس أن المجتمع في حالة تطور مستمر، تحكمه قوانين محددة وأن الصراع والعنف هما القوى المحركة للتاريخ البشري.(31) أيضاً استند ماركوز الى فرويد في تأكيده على أن الفرد يكاد يكون خاضعاً لمنطق نفسي ثابت، ذلك المنطق القائم على القهر والكبت والشعور بالذنب والخطيئة، ولذلك انتقد ماركوز الحركة الاشتراكية لإدعائها إمكانية تحقيق الحرية الاجتماعية والفردية. (32)

وفي المقابل يرى ماركس عبر تحليله لمبدأ تقديس السلع أن الرأسمالية أدت إلى تعميق الوعي الزائف بالتأكيد على أن النظام الاجتماعي القائم حتمى ورشيد، مؤكداً أن هذا التعميق يؤدى الى ما اسماه "لوكاش" "بالتشيؤ" الذي استخدمه ماركس وهوركهايمر وماركيوز وأدورنو للإشارة إلى الإغتراب العميق في الرأسمالية فضلاً عن وصفه السيطرة، والتي تعنى المزج بين الاستغلال الخارجى والانضباط الذاتي، الذي يتيح للإستغلال الخارجى الانطلاق دون قيود. ويتضح من ذلك أن مشروع ماركوز يستند الى فرويد رغم كونه أنه لم يكن فرويدياً كما استند إلى ماركس رغم أنه لم يكن ماركسياً. ومن ثم يدعو ماركوز الى النضال والكفاح والعنف والثورة ضد النظام المتسلط لبناء حضارة ومجتمع جديدين،

ISSN1858-838

مميزاً بين العنف البناء والهدام، بين القوة والثورة، بين التمرد والإرهاب حتى لا يتهم بالرجعية والفوضوية لرغبته في بناء مجتمع متحضر خال من العنف والقمع والتسلط بما يحقق للإنسان وجوده وإنسانيته، ويكون هذا البناء بالوعي العقلاني لمجتمع الاستهلاك المجتمع الرأسمالي الذي منح حرية مزيفة وتسامحاً كاذباً وديمقراطية محرفة، وبالتالي لابد من تدمير كل نظام سلطوي ومن ثم جاءت رؤية ماركوز النقدية للمجتمع الرأسمالي تلك الرؤية الثورية بغرض التغيير، وذلك عبر استخدام كافة الوسائل السلمية والعنيفة.(33)

كما يرى "ماركوز" أن سمة البعد الواحد في المجتمعات الصناعية قد امتدت لتشمل شتى مجالات الحياة الاجتماعية خاصة الإحتياجات الأساسية والتى لعبت دوراً رئيسياً في فرض النظام الاجتماعي وإضفاء الشرعية عليه، مؤكداً أن إنسان البعد الواحد هو إنسان بلا حرية، وبلا ذات، فهو بمثابة دمية يحركها السوق من خلال الوعى الزائف. ويكاد يقترب "ماركوز" من "ماركس" في دعوته الى الإنقلاب والعنف السياسي حتى يستطيع الإنسان تحرير التكنولوجيا القائمة على منطق السيطرة من خضوعها لسياسة القوى المسيطرة التى تستخدمها بدورها كأداة سياسية للقهر والتسلط ثم الانتقال إلى مرحلة السيطرة على القوى اللامقهورة في المجتمع وبالتالي تحرير الإنسان.(34) وبذلك يتضح تأكيد أنصار الاتجاه النقدى وتحديداً ماركوز على الدور الحيوي الذي تلعبه الثقافة الرأسمالية في إيجاد الإنسان ذي البعد الواحد من خلال نشر تلك الثقافات عبر آليات العولمة بقيمها الاستهلاكية، بالإضافة إلى التركيز على نقد كافة السياسات التى تقهر الانسان والمطالبة بالتخلص من كافة القيود باستخدام كافة الوسائل؛ ومن هنا جاءت دعوة "ماركيوز" الى ضرورة التغيير والتحرر من سيطرة التكنولوجيا من خلال العنف خاصة السياسي بإعتبارة السبيل الوحيد لتحرير الانسان وقهر كافة القيود.

ISSN1858-838

قضايا الدراسة :

1. العوامل المسببة للعنف :

يؤكد ابن خلدون أن العنف نزعه طبيعية متأصله في النفس البشرية، حيث أن من أخلاق البشر الظلم والعدوان، فمن رغب في متاع غيره، امتدت يده إلى أخذه حتى يمنعه رادع . في حين يفسر دوركايم "Durkheim" العنف بإعتباره ظاهرة ثقافية ونتاج للتطور الاجتماعي وانتقال المجتمعات من التجانس الى اللاتجانس ومن البسيط إلى المعقد, ومن ثم فالعنف جاء نتيجة لظروف اجتماعية محددة مع التأكيد على أن الظروف الاقتصادية وضغوطها وما يطرأ على المجتمع من تغيرات عميقة تركت آثاراً واضحة في البناء الاجتماعي والمنظومة القيمية والمعيارية؛ مماجعلها بيئة مناسبة لنمو العنف بكافة أشكاله ومستوياته في شتى المجالات. فالتطور الحادث فى المجتمع كما أكدت "أسماء جميل " فى دراستها أدى إلى الحالة التى أصبح معها العنف ظاهرة واقعية, وبالتالى اللجوء اليه أمراً مؤكداً بما يؤثر سلباً على طبيعة العلاقات وطبيعة وشكل الحياة الاجتماعية والاقتصادية, التى أوجدتها التطورات العالمية والتى اتسمت بالتمزق والفوضى المجتمعية على الجانبين العالمي والمحلي مع سيادة الشعور بعدم الثقة بين أفراد المجتمع الانساني.(35) وكما يؤكد غالبية عينة الدراسة " أن التغيرات العالمية وتحديداً ما أفرزته العولمة من فروق طبيعية حادة بين الاغنياء والفقراء تعد السبب والدافع الرئيسي لكافة مظاهر العنف", في حين أكد فريق آخر من عينة الدراسة " أن الاعتراض على القرارات الداخلية المرتبطة ببعض السياسات المحلية مصحوبة بالإعتراض والإحتجاج على أحداث خارجية ". بمعنى التفاعل الحاصل بين المجتمع والدولة مع أحداث خارجية تقع أو وقعت بالفعل في دول أخرى، أو سياسات مرتبطة بقرارات محلية حكومية تؤثر سلباً على حياه أفراد المجتمع كإرتفاع الأسعار والفساد والإهمال ونقص الخدمات وغيرها من القضايا السياسية أو الاقتصادية الداخلية وقضايا الصراع على السلطة والصراع الديني. فالعنف وفقاً لعينة الدراسة

ISSN1858-838

يمثل مشكلة اجتماعية معقدة ومتجددة وتتطور في شكلها ومضمونها بشكل متسارع فهو الظاهرة الاجتماعية الأكثر استمرارية و خطورة .

ويتفق ذلك مع التفسير الماركسى للعنف الذى يركز على عنصر الاستغلال الذى تمارسه طبقة مسيطرة اقتصادياً وسياسياً على الطبقات الأخرى, غير أن العلاقة بين الاستغلال والعنف ليست ميكانيكية وإنما تتوسطها عدة متغيرات مثل الوعى الطبقى والتنظيم السياسى والقيادة بصفة خاصة .(36) مما يعنى أن العنف كظاهرة اجتماعية لا يوجد فقط بين الدول وإنما بين الافراد والجماعات، حيث أن الصراعات الدائمة على الساحة الدولية تنعكس سلبياً على سلوك الأفراد والجماعات، وعلى المجتمع ككل، ويظهر العنف بأشكال متعددة، منها العنف الدينى والسياسى.(37)

فالمجتمعات الإنسانية بطبيعتها متغيرة و تتطور بشكل مستمر، فالتغير أحد سمات عناصرها الاجتماعية ويتفق ذلك مع ما أكدت عليه عينة الدراسة " من أن أحد الأسباب الاجتماعية للعنف وخاصة السياسى التغير الاجتماعى الذى يعد جزء من التغير الثقافى فى المجتمع, ويأتى فى مقدمته ضعف الرقابة الأسرية، فنتيجة للأوضاع الاقتصادية التى يمر بها المجتمع وخاصة الطبقات الدنيا والوسطى التى تكاد أن تنقرض يتجه رب الاسرة الى البحث عن عمل آخر؛ مما يؤدى الى انشغاله معظم الوقت خارج المنزل مما يضعف رقابته على الأبناء, وفي هذه الحالة يمارس الأبناء سلوكيات مغايرة لثقافة المجتمع عبر تبنى أفكار غريبة تبعث على ممارسة السلوك العنيف وذلك لغياب الرقابة والقدوة والتوجيه " .

فالثقافة تشمل جوانب الحياة الاجتماعية التى يكتسبها الانسان بالتعليم لا بالوراثة فهى مكتسبة وهى كل مركب من جوانب مختلفة من المعتقدات والآراء والفنون والعادات والتقاليد والأخلاق والدين والقيم, التى تشكل المضمون الجوهرى للثقافة ومن جوانب حياتية ملموسة مثل الأشياء والرموز أو الثقافة التى تجسد هذا المضمون.(38) وكما تؤكد عينة

ISSN1858-838

الدراسة " أن اكتساب الثقافة يتم من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية بجانبيها المعنوى والمادى، وتأتى الأسرة في مقدمة هذه المؤسسات التى تتولى نقل ثقافة المجتمع وقيمه، وفي مجتمعنا العربي والمصري بصفة خاصة يتضح أن الثقافة التى تنبثق من داخلها أساليب التنشئة في الأسرة تدور حول عدة قيم سلبية تتمثل في الخضوع والقمع والتحكم والتبعية, وينعكس ذلك في شتى مجالات الحياة الاجتماعية، فى صورة الأب المنوط بحماية الأسرة واتخاذ القرارات، ويتكرر هذا الأمر في المدرسة ".مما يعنى أنها ثقافة تعتمد على أسلوب التقليل من اهمية آراء الآخرين ومنعهم من المشاركة فى الحوار، وتمجيد مبدأ الطاعة والتهديد والتخويف والوعيد, وهذا بطبيعة الحال يؤدى الى الشعور بالنقص والدونية فممارسة العنف مع الأطفال من شأنه أن ينتج شخصية تحمل في طياتها مقومات العنف.

ونتيجة لذلك تنشأ نزعات مضادة كالفردية والأنانية والتأكيد على الأنا أكثر من التأكيد على ال "نحن " ونتيجة لبعض المحاولات القسرية لسحق الذات وإذابتها في الجماعة وفرض الطاعة، يتكون لدى الأفراد شعور مضاد للتأكيد على الذات وهدم غيرها مما يزيد من إغتراب الفرد عن مجتمعه .(39) ويتفق ذلك مع نتائج دراسة "إبراهيم الخضور" عن التغير الاجتماعي بين القوة والسياسة والتى أكدت أن التغير الاجتماعي عملية سياسية في جوهرها, وأن التغير مرتبط بشكل واضح بعدة جوانب اجتماعية تتمثل في المشكلات الاجتماعية من حيث طبيعتها وأسبابها والإنحراف الاجتماعي .

حيث يلعب التغير الاجتماعي دوراً في تطوير أنماط الجرائم وأشكال العنف والمشكلات الاجتماعية في المجتمع، فضلاً عن الدور الذي يلعب في ظهور أنماط جديدة من العنف بكافة أشكاله السياسي والاجتماعي.(40) فالعنف يتضمن أى فعل يحمل إيذاءاً للآخرين ومصحوباً في الوقت نفسه بإنفعالات الإنفجار والتوتر، فهو فعل يحمل هدفاً يتمثل في تحقيق المصلحة المعنوية أو المادية لمن يقوم بهذا الفعل .

بمعنى أن العنف بشتى أنواعه الجسدى منها والنفسي والجنسي والسياسي والاجتماعى واللفظى، سواء على مستواه الضيق (على مستوى الأسرة) أو على المستوى العام (المجتمع ككل) يشمل تعدى شخص على الآخر وانتهاك حقوقه مع وجود ضحايا لهذا العنف.(41) وقد أكدت عينة الدراسة " أن الظروف الأسرية لممارسى العنف المتمثلة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر وعدم اشباع الأحتياجات الأساسية، فضلا عن مكان سكنه، ونمط حياته الأسرية بشكل عام. بالإضافة الى المستوى الثقافي وأساليب قضاء وقت الفراغ ومستوى أسرته التعليمى، ومهنة ممارس العنف، مع ضعف الوازع الدينى وغياب الوعى الدينى المعتدل وشيوع الفكر المتطرف مع فقدان القدوة والمعايير".

ويتفق ذلك مع تحليل رواد علماء الاجتماع وفي مقدمتهم دوركايم أن فقدان المعايير الاجتماعية وظهور أنماط ثقافية جديدة مغايرة لثقافة المجتمع تحث وتدفع على الإنحراف والعنف والخروج عن المعايير.(42) فالأسرة لها دور مؤثر في عملية الإنحراف والخروج عن المعايير والسلوك العنيف، فوفقاً لنظرية التعلم فإن الأطفال يتأثرون بآبائهم كقدوة في كيفية التأثير على سلوك الآخرين، حيث أن الأباء الذين يفضلون طريقة القهر والعنف في المعاملة يميل أبناؤهم إلى استخدام أساليب السيطرة، فمزاجية السلوك العنيف للآخرين يؤدى الى سلوك عنيف كإستجابة ناجمة عن خبرات عنف سابقة. (43) وبالتالى فالأسرة التى يسودها جو التوتر والصراع والعنف تترك آثاراً سلبية في شخصية الابناء, وبالتالي دفعهم الى العنف على كافة المستويات. ويتفق ذلك مع دراسة " Carr " حول العنف بين الأمريكيين ذوى الأصول الإفريقية ومدى تأثرهم بالبيئة المحيطة بهم اجتماعياً، مؤكداً أن الأسر التى تمارس العنف والعقاب البدني لأبنائهم يزيد من نسبة احتمال اتباع الأبناء لأشكال العنف بشتى صوره، في حين أن الأسر المستقرة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً تلعب دوراً مؤثراً في عملية التنشئة وتنمية أبنائها، وخاصة على المستويين الاجتماعي والثقافي فضلاً عن الحد من السلوك العدوانى. (44)

ويتفق ذلك مع ما أكد عليه أفراد العينة من " أن واقع التربية في مجتمعنا العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة يتسم بملامح عدة منها الأسلوب التقليدي في التنشئة الاجتماعية الذي يعتمد على التسلط والقهر، فضلاً عن سيادة العقاب الجسدي بمظاهره والضرب والتعذيب، بالإضافة الى أسلوب التحقير والإذلال والإزدراء، مع تداخل أساليب الشدة والتذبذب والمحاباة والحماية الزائدة بنسب متفاوتة". مما يعنى أنها في مجملها تترك إنعكاسات وأثاراً سلبية على المجتمع المصري بصفة خاصة في شكل العنف حيث إن علاقة الأبناء بالآباء تعد المسئول الأول عن مدى ما يمكن أن يتمتع به الفرد من خصائص عدوانية تتخذ أشكالاً إيجابية مثل التنافس أو التعاون وأخرى سلبية تدميرية، وفي نفس السياق يرجع أفراد العينة " العنف الى الحرمان الاجتماعي في الاسرة".

ويشير مفهوم الحرمان الى حالة التجرد من الشئ والحرمان الذي يشعر به الفرد عند مقارنته نفسه بالآخرين.(45) فالحرمان الاجتماعي في الأسرة يتمثل في عدة أبعاد منها الفقر, حيث إن هناك علاقة واضحة بين العنف والفقر، فالفقر يعد سبباً أساسياً في إيجاد الشعور لدى الفرد بالحرمان وإن كان نسبياً فإنه يولد مشاعر وانفعالات عدائية تجاه الآخرين . ويتفق ذلك مع دراسة " Osman, C., et all" عن العنف بين طلاب المدارس الثانوية في تركيا والتى هدفت الى تحديد مدى انتشار السلوك العدائي والمرتبط بالعنف، فقد توصلت إلى التأكيد على أن تدنى المستوى الاقتصادى والفقر يعد من العوامل المؤثرة على توليد السلوك العدائي ومشاعر العداء تجاه الآخرين، فضلاً عن التأكيد على أن البطالة من العوامل المؤدية الى الشعور العدائي والانتقامى تجاه الاخرين, الناجم عن عدم قدرة المجتمع على مساعدتهم وتحقيق طموحاتهم مما يدفع الأفراد الى العداء والرفض لواقعه والتعبير عن ذلك بالسلوك العدائي العنيف. مما يعنى أن هذا السلوك العدائي يظهر من خلال الممارسة البدنية لإيقاع الأذى بالأشخاص والممتلكات في شكل الضرب والمشاجرة والتعدى على الآخرين وقد يصدر هذا السلوك عن فرد أو جماعة او طبقة

ISSN1858-838

اجتماعية او دولة، بهدف اخضاع الاطراف الآخرى وإدخالها في علاقات غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مما ينجم عنه أضرار مادية، معنوية ونفسية لأي من هذه الأطراف.

فوفقاً لعينة الدراسة " العنف كظاهرة اجتماعية معقدة تتخذ صوراً متعددة، وأسبابها ودوافعها متداخلة ومتباينة تختلف من مجتمع لآخر، فضلاً عن تعدد أبعادها مع ما تتضمنه من سلوكيات عدائية ". ويتفق ذلك مع دراسة "شادية قناوى" عن آليات العنف في المجتمع المصري والتى توصلت الى ضرورة اعتبار العنف مشكلة اجتماعية متعددة الأبعاد المتفاعلة على كل من المستوى العالمى والإقليمي. (46) ويرى أفراد العينة أيضاً " أن ضعف النظام التعليمي وخاصة الجامعى يعد من أهم الأسباب الاجتماعية للعنف وخاصة السياسي على حد قولهم " بأنه على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير النظام التعليمي بصفة عامة والجامعى بصفة خاصة، إلا أن هذا التطوير لم يكن كافياً مما أدى الى إصابة الشباب بصفة خاصة بالإحباط وبث فيهم روح العدائية ودافع الانتقام نتيجة شعورهم بأن المناهج التي يدرسونها لا تعبر عن مشكلاتهم ولا تساهم بشكل فعال في حل مشكلاتهم، وفي نفس الوقت لا تؤهلهم لإيجاد فرص عمل مناسبة مما أدى إلى نشر العنف بصفة عامة والعنف السياسي بصفة خاصة، والذي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية والتى تخرج من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة". مما يعنى أن العنف طريقة للتعبير عن مطالب سياسية أو للتعبير عن سياسات غير مرغوب بها، فالإحباط يؤدي الى العدوان الذي يعد العنف أقصى مراحله، فيتمثل في طبيعة الأمل الذي يعاني منها الإنسان عندما تحول الظروف دون تحقيق أهدافه، مما يثير لديه شعوراً بالإحباط والذي يولد لديه نزعة عدوانية مدمرة ضد مصدر الاحباط. وعلى حد قول أفراد العينة أن " الحرمان النسبي الناشئ عن عدم العدالة في توزيع الدخل والثروات والقيم الإقتصادية في المجتمع، وعدم قدرة بعض الجماعات والطبقات، على الرغم من كونها تمثل غالبية السكان عن اشباع احتياجاتها، وحتى يحقق العنف النتائج المرجوه منه يتجه الأفراد نحو التمرد السياسي

ليتمكنوا من الحصول على فوائد أكثر أو للتعبير عن التذمر والإحباط والذي سببه النظام السياسي أو ضغوط الحياة اليومية المتأثرة بالنظام السياسي ". فالنظم التى تتبع سياسة التهميش والإقصاء والتخويف والترهيب لبعض فئات المجتمع عادة ما تولد هذه السياسة لهم شعوراً بالحرمان لبعدهم عن تحقيق اهدافهم، وعندما تتوافر لديهم الفرصة توجه هذه الفئة عنفها بشكل مباشر للسلطة السياسية أو رموزها.

ويتفق ذلك مع ما أكدت عليه دراسة " كمال الحوامدة " عن العنف لدى الطلبة الجامعين والتى استخدم فيها الباحث مقياساً للعنف، وحيث أكدت الدراسة على وجود فروق في مستويات العنف تعزى لمتغير السنة الدراسية، وفروق تعزى لمتغير الجنس، كما أشارت الى أن أهم أسباب العنف تمثلت في الكبت والإحباط الزائد والتعصب العشائري والشعور بالإنطواء وعدم التكيف مع الحياة المجتمعية.(47) أيضاً اكدت دراسة "Beardez" التى هدفت الى الكشف عن مواقف طلاب الجامعات في الهند تجاه العنف الجامعي وعلاقته بمنظومة القيم الاجتماعية والدينية، وتوصلت الدراسة الى أن نسبة العنف في الجامعات الهندية شبة متوسطة بمقدار 58.17% مع التأكيد على أن مواقف الطلبة من العنف تعزى بشكل أساسي لإختلاف المعتقدات الدينية والقيم الدينية بصفة خاصة.(48) فالعنف يتولد نتيجة للحرمان النسبي الذي يفضي إلى التوتر الناشئ عن التعارض بين ما ينبغى أن يكون وبين ماهو كائن بالفعل، خاصة فيما يتعلق بإشباع القيم الاجتماعية الأمر الذي يدفع الى العنف. فضلاً عن كون الحرمان النسبي بالأساس يستند الى سياسات التميز والحرمان لفئة معينة من الموارد الاقتصادية، أو الإعتداء عليها والتميز الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي وغيرها من أساليب التميز والحرمان والمصادرة، ونتيجة لهذه الممارسات والسياسات تولد الصراعات الداخلية وتعزز القيام بأعمال العنف والثورة. فقد أضحى العنف أحد الانماط السلوكية الفردية أو الجماعية التى تعبر عن رفض الآخر نتيجة للشعور بالإحباط في اشباع الحاجات الإنسانية وكما تؤكد عينة الدراسة " أن ضعف النظام

ISSN1858-838

التعليمي خاصة الجامعي أدى إلى العنف خاصة العنف الجامعي على حد تعبيرهم والذي لايختلف عن العنف المجتمعي إلا بتغير من يمارس العنف ومن يستقبله "

فالعنف الجامعي هو مجموعة من السلوكيات التى يقوم بها الطالب الجامعي أو مجموعة الطلاب ضد آخرين، فهو سلوك هجومى موجه لإلحاق الضرر عن طريق العنف اللفظى أو الجسدي أو المادى أو الرمزى أو الإعتداء على الممتلكات العامة والخاصة في الجامعة ويأخذ شكلاً فردياً أو جماعياً .(49)

وكما يرى ماركوز أن الفئات التى تنخرط في العنف هى تلك الجماعات التى تعيش على هامش النظام وتخضع خضوعاً تاماً لآلياته، وسوف تمتلك القدرة على المواجهة للإحاطة بآليات القهر والسيطرة، مما يعنى ان ممارسة العنف والانخراط فيه يكون جماهيرياً بالأساس بعفوية وتلقائية .فالعنف يعد مؤشراً لحالة عدم الإستقرار الاجتماعي التى تسبب توتراً لبعض الفئات في المجتمع، ومن ثم تحاول هذة الفئات السعي للقضاء على مصادر توترها وأسباب تهميشها، وفي نفس السياق يرى أفراد العينة " أن غياب العدالة الاجتماعية على حد تعبيرهم وعدم تحقيق مطالب المواطنين خاصة الفئات المهمشة فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى العنف بوجه عام". حيث أن التفاوت الاجتماعي يترتب عليه فقر وسوء تغذية فضلا عن ارتفاع معدلات الوفيات مقارنة بالمواليد بالأضافة الى أن مظاهر عدم العدالة الاجتماعية تظهر أيضاً في تفاوت توزيع الثروات والخدمات والمرافق كالتعليم والصحة والاسكان،مع التفاوت بين الريف والحضر وأبرز مظاهرها إخفاق مشروعات التنمية وانتشار الفقر والبطالة وتدنى مستويات المعيشة وتدهور المرافق والخدمات العامة مع زيادة أعداد الخريجين (العاطلين) الذين لايجدون فرص العمل بمعنى التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومن ثم فالعنف بشتى صوره وعلى كافة مستوياته يعد رد فعل نفسى للاوضاع المتردية التى يحياها المجتمع . ويتفق ذلك مع ما أكد عليه "بيير بورديو" في أن ما يواجهه الفرد في

ISSN1858-838

حياته اليومية من صور القهر والظلم بعد نتيجة طبيعية لغياب معايير العدالة الاجتماعية وعدم المساواة وغياب عدالة التوزيع؛ مما يولد في النهاية أنماطاً مختلفة من العنف والسلوك العدوانى نتيجة لتلك الظروف والتى لا يستطيع الفرد بسببها التوافق والتكيف مع الاخرين. ويتفق ذلك مع ما أكد عليه علماء الاقتصاد أن العوامل الاقتصادية وعدم المساواه وغياب العدالة الاجتماعية تعد عوامل اساسية محركة للعنف والجريمة.

فالعوامل الإقتصادية بصفة خاصة تشكل احدى مجالات الصراع والعنف، فعدم توافر الموارد الاقتصادية يتسبب فى عجز الأسرة عن الوفاء باحتياجاتها والقيام بوظائفها مما يترتب عليه ظهور العنف بمستوياته المختلفة. (50) وعلى حد تعبير أفراد العينة " فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أصابت المجتمع المصري بشكل متسارع كان لها أكبر الأثر على النظام الاجتماعي للمجتمع بصفة عامة، والتى لم يستطيع المجتمع التوافق معها و تقبلها في ظل ما يعانيه معظم أبناءه وخاصة جيل الشباب من خواء فكري وتدنى في المستوى العلمى والتعليمي، وارتفاع نسبة الجهل والأمية والتى تعد من أهم العوامل التى ساعدت على انتشار وشيوع العنف على كافة المستويات" . ففى العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالى نمت ظاهرة العنف باعتبارها سلوكاً مصاحباً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إلى الحد الذي أصبح معه سلوك العنف جزءاً من العلاقات الاجتماعية ومن أنماط التفاعل الاجتماعية بين افراد المجتمع بشتى فئاته. ويأتى في مقدمة هذه العوامل الدافعة للعنف البطالة والتى تعد كما يؤكد أفراد العينة "قنبلة موقوتة فهى أحد أهم العوامل الدافعة للعنف، فالبطالة تسهم في تعميق الشعور بالإحباط والتوتر مما يولد حالة من الإغتراب النفسي والاجتماعي لدى الشباب؛ مما يدفعه للعنف نتيجة عدم الرضى وفقدانه الأمل في الحصول على وظيفة تؤمن حياته وتساعده على الاستقرار وتشبع احتياجاته ".

وهناك اتفاق بين غالبية الدراسات التى أجريت في هذا السياق على أن البطالة هي أحد الأسباب الرئيسية للعنف، فضلاً عن التأكيد من جانب أفراد العينة على" أن الانفتاح الاقتصادى يعد البداية لظهور ما يسمى بجماعات العنف السياسي بصفه خاصة كتعبير عن رفض الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، مما أصاب الشباب بالشك وعدم الثقة في أجهزة الدولة باعتبارهم اكثر الفئات تُأثراً بما يحدث في المجتمع من تغيرات" . فالإنفتاح أدى بالفعل الى اضطرابات طبقية أبرزها إختفاء الطبقة الوسطى بملامحها وتقسيم المجتمع الى طبقتين أحداهما دنيا فقيرة والأخرى عليا غنية، مما يولد الشعور بالحرمان والإحباط لدى الشباب والشعور بالتهميش الذي أدى بالكثير منهم الى إنتهاج العنف طريقاً للتعبير عما يشعر به.

فالبطالة تعد أحد أسباب زيادة العدوان الموجه نحو الدولة نتيجة الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وعدم الاحترام من جانب أفراد المجتمع.(51) ومن ثم تلعب المتغيرات الاقتصادية دوراً فاعلاً في انتشار العنف، والمتمثلة على حد تعبير أحد أفراد العينة في الفساد الإداري والاقتصادى للدولة والبطالة والتضخم والكساد الاقتصادي، وحالات الكسب غير المشروع والصفقات التى تتم بشكل غير قانونى مما يولد لدى الشباب خاصة المهمشين اقتصادياً سلوكاً عنيفاً مكبوتاً سرعان ما ينفجر في صورة أفعال عدوانية غالبيتها منظم، مستهدف في النهاية بناء الدولة بمؤسساتها مما يؤدي الى تدهور البناء الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للدولة".

ويتفق ذلك مع دراسة "Carlo" في تأكيدها على وجود علاقة إرتباطية سلبية بين مستوى الحكم الأخلاقي والإنفعالى وسلوكيات العنف لدى الطلبة.(52) فالشباب خاصة الجامعى من أكثر الفئات تأثراً بالتحولات الثقافية والاجتماعية، ويظهر ذلك بوضوح في منظومة القيم الثقافية لديهم فأخطر مراحل التشكيل القيمى في مثل هذه المرحلة حيث تتبلور أفكاره، وتتحدد سلوكياته المرغوبة وغير المرغوبة، وتشكل ملامح شخصيته كفاعل في المجتمع. فالعنف ينطوى

ISSN1858-838

على مجموعة من السلوكيات والافعال والممارسات، فضلاً عن مجموعة من الميول والاتجاهات. فالعنف وفقاً لأفراد العينة " يتغذى بكل أشكاله من مصدرين أساسيين هما : الثقافة والسياسة ." فالثقافة تشير الى الكل المركب الذي يتكون من العادات والتقاليد والأفكار والأعراف والأخلاق والمعتقدات الدينية والقيم وكل ما يكتسبه الانسان بوصفه عضو في جماعة، ومن ثم فالعنف الثقافي يتشكل من مجموعة الأفكار والمعتقدات والعادات والممارسات .

بالإضافة إلى عنف مفردات اللغة حيث تحمل ثقافة العنف العديد من الأفكار والمعتقدات وأنماط الفعل، فهى تمثل ثقافة شعبية عند قطاع عريض من الشعب عند السواد الأعظم. ومن ثم تعد هذه الثقافة مغذية لكافة أنماط العنف الثقافي بما يشمله خاصة التعصب والتميز والإضطهاد، والإقصاء والتعدى على الآخرين فضلاً عن التوتر القائم بين الذات والآخر. فالثقافة بمثابة قوة محركة للصراعات والنزاعات والخصومات، حيث إنه لإستكشاف الجذور العميقة للعنف لابد من الرجوع إلى البنية الاجتماعية والثقافية الحاضنة للعنف من خلال الإنتماءات التقليدية كالعائلة والطائفة والمذهب والعشيرة والقبيلة، بما تضمه من عناصر ثقافية، وذلك بوصفها عصبيات سرعان ما تتعارض مع الولاء الوطنى الأعم والذى يبنى على أساسه رابطة المواطنة بمشتملاتها الفكرية والقانونية واعتبارها الأساس الذى يبنى عليه المجمعات الحديثة. وعلى الجانب الآخر وفقاً لأفراد العينة " فالعنف يتغذى من مصدر آخر يتمثل فى الجانب السياسى من خلال الإزدواجية فى الخطاب السياسى والمشروعات التنموية؛ مما أسفر عن أنماط مختلفة من العنف ". وأكدوا أيضاً " أن أسباب العنف السياسية تتمثل فى غياب الديمقراطية والإستبداد السياسى فضلاً عن انتهاك حقوق الانسان ". مما يعنى أن الجانب السياسى يتخذ نمطاً مزدوجاً من المعايير فى التطبيق العملى للسياسات، والبرامج والمشروعات التنموية الموجهة الى القوى المجتمعية المختلفة، والتى تثير أنواعاً مختلفة من العنف المتمثلة فى الإحتجاج والمقاطعة والتظاهر. فغياب الديمقراطية من شأنه أن يدفع الشباب الى ممارسة العنف السياسى لقناعتهم الذاتية بأنهم مهمشين وليس لهم دور فى المجتمع وغير مؤثرين فى المجتمع، ويظهر هذا العنف

ISSN1858-838

فى صورة مظاهرات الشباب الجامعى داخل الحرم الجامعى وخارجه، لإثبات حضورهم لتلبية مطالبهم وفقاً لرؤيتهم باعتبارها الطريقة المثلى من وسائل الضغط منهم للتعبير عن مطالبهم والحصول عليها. فضلاً عن الإستبداد السياسى المتمثل وفقاً لأفراد العينة فى تعالى السلطة وإنكارها للمشاركة السياسية والتهميش السياسى.

فنتيجة شعور الشباب بأنهم ليسوا أعضاء فاعلين فى المجتمع وخارج اهتماماته، وبالتالى يتبنون أى وسيلة تمكنهم من إثبات وجودهم فى المجتمع بشتى الطرق، فى مقدمتها العنف فضلاً عن انتهاك حقوق الانسان، ويرجع ذلك وفقاً لأفراد العينة " إلى عدم قدرة السلطة السياسية على إستيعاب القوى السياسية والاجتماعية؛ مما يدفع هذه القوى إلى الاحتجاجات واللجوء الى العنف لإحداث تغييرات سياسية مقصودة بشكل غير مشروع ", ومن ثم تتمثل مظاهر العنف السياسى بصفة خاصة فى الإستبداد كمظهر من مظاهر العنف السياسى المألوفة فى المجتمعات التى لا يحكمها القانون، ولا تخضع فيها السلطة للمساءلة والحروب الأهلية كمظهر آخر للعنف فهى كناية عن منازعات ينقسم فيها المجتمع الى جماعات مسلحة متصارعة حول السلطة والثروة والنفوذ باستخدام القوة .مع وجود مظهر أخر للعنف يتمثل فى الانقلابات العسكرية باعتبارها وسيلة تغير سياسى باستخدام القوة العسكرية للإطاحة بالنخبة الحاكمة، بالاضافة الى الحروب كمظهر آخر للعنف فهى امتداد للسياسة ، فلا توجد حروب دون دوافع سياسية فى المقام الأول. وبتحليل أكثر عمقاً فإن الدولة لا يمكنها القضاء على مصادر العنف ما دامت لم تتخلص من ازدواجيتها السياسية حتى لا تكون شريكاً فاعلاً، ومستفيداً من توسيع دائرة العنف فى المجتمع وتفعيل الثقة بينها وبين الفرد، والعمل على تخفيف حدة التفاوت والإحتقان الطبقى، والعمل على إيجاد قضايا مشتركة يلتف حولها أفراد المجتمع مما لا يترك فرصة للصراع والعنف.

1- العولمة والعنف:- رؤية تحليلية

يقترن الوجود التاريخى والجغرافي بشكل واضح بالوجود الثقافي المحدد للخصوصية الثقافية لكل مجتمع وبالتالي يشكل ملامح الهوية والانتماء، إلا أنه في ظل الترويج لثقافة غربية وأنماط سلوكية متناقضة أغلبها يبعث على العنف عبر آليات العولمة خاصة الاعلامية سعياً منها الى تنميط سلوكيات البشر وثقافتهم وإخضاعها لقيم وأنماط سائدة في ثقافات معولمة. حيث تشير العولمة الى تهديد منظومة القيم بفعل ما تملكه من آليات قادرة على الإختراق الثقافي الذي يؤدى الى تهميش الثقافات الوطنية وطمس الهويات القومية، وبالتالى تسهم في التأثير والسيطرة على عقول الشباب الذين لا يملكون حصيلة ولا خلفية ثقافية أو معرفية تساعدهم على مواجهة هذا الغزو الثقافي الباعث على العنف. وكما يؤكد أفراد العينة أن " العولمة تلعب دوراً واضحاً في حدوث العنف بإعتبار أن الشباب أكثر عرضه للتغيرات الاقتصادية والثقافية، وخاصة من خلال آلياتها التى توضح الفجوة الكبيرة بين المجتمعات مما يدفع إلى ممارسة العنف ". وأيضا أن " العولمة من خلال اسخدام الإعلام بإعتباره اليد الضارية للعولمة، تبنى ثقافات بما تحمله من عادات وتقاليد دخيله متناقضه مع ثقافتنا تسهم في التأثير والسيطرة على عقول الشباب مما يزيد من عدوانية الشباب مما يرسخ ثقافة العنف بشتى أنواعه وخاصة السياسي ".

ومن ثم نجد أن العولمة تسخر آلياتها خاصة الإعلامية منها في إنتاج وتحقيق التجانس الاجتماعي، ومن خلال ما تبثه من رسائل وبرامج ودورها في تحقيق التفاوت والتباين. فالإعلام يلعب دوراً هاماً وحيوياً في عملية العولمة حيث ينقل العالم للعالم فهو أداة نقل الفكر والمعلومات لإيجاد مايسمى بالصراع الأيديولوجى وثقافة باعثة على العنف.

فالعولمة تعتمد من خلال آلياتها خاصة الإعلامية في إيجاد وتكوين الوعي الكوني، فكلما ازدادت معرفتنا بالشعوب والأماكن والأحداث في العالم ازدادت عولمتنا، ومن ثم إيجاد هويات جديدة تنتسب إلى العولمة وتؤكد عليها، ومن ثم تبنى ثقافات مغايرة محملة بأنماط سلوكية تزيد من حدة التفاوت والشعور بالتهميش. (53)

ISSN1858-838

كما يرى افراد العينة " أن العولمة بآلياتها تضع الشباب وأفراد المجتمع في مهب الريح حيث أنهم ليس لديهم حصيلة ثقافية أو معرفية تساعدهم على مواجهة الفكر المتطرف الباعث على العدوان بشتى صورة ". ويتفق ذلك مع ما أكده البعض أن هناك علاقة واضحة بين ارتفاع معدلات الجريمة، وإزدياد حوادث العنف في شتى بلدان العالم المتقدم منها والنامي إلا أنها ترتفع بشكل واضح في الدول النامية. وعلى حد تعبير أفراد العينة " أن ثقافة العنف تمثل الإبن الشرعي لظاهرة العولمة، تنتج عادات وسلوكيات متطرفة مغايرة لثقافة المجتمع بهدف إشاعة الفوضى ". فالعولمة تمثل نموذجاً مثالياً تسوده شعارات العقلانية والفعالية والتسامح والإعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية، إلا أنها في باطنها تعمل وفق توجهات تهدف إلى ترسيخ النمط الغربي وتكريس تبعية دول العالم النامى لهذا النموذج الإمبيرالى. وكما أكد أفراد العينة " أن العولمة تساهم بشكل فاعل في إنتاج الأزمات على الصعيد العالمي، وتفرض العديد من التحديات متمثلة في تعميق الهوة بين دول المركز والأطراف خاصة من الناحية الاقتصادية ". ومن ثم تعزز العديد من التحديات في مقدمتها اللامساواة والتفاوت بين الدول نتيجة لنموذج السياسات الاقتصادية التى تفرضها على دول الاطراف هذا على مستوى الدول، فضلا عن تفعيل اللامساواة والتفاوت الطبقي داخل هذه المجتمعات. ويتفق ذلك مع رؤية فالرشتاين عبر تأكيده أن العلاقة البارزة في السياسة العالمية أنها تدور في إطار النموذج الرأسمالي، وأن العوامل الفاعلة في هذا النموذج هي الطبقات الاجتماعية وليس الدول.

ويفسر العنف الداخلى من خلال عدة مستويات يأتى في مقدمتها التفاوت الشديد والصارخ في توزيع الثروات والدخول في دول العالم المتقدم أو دول المركز (20% من سكان امريكا و20% من سكان بريطانيا يعيشون تحت خط الفقر)، ويعمل هذا التفاوت على سعي هذه الطبقة المعدمة الفقيرة للحصول على العدالة الاجتماعية، فتردى وضعهم يدفعهم إلى محاولة التغيير الراديكالى عن طريق الثورة. وتغيير الواقع باتباع أنماط سلوكية تتسم بالعنف، في حين يظهر المستوى الآخر في المهاجرين الذين يعيشون على أطراف المدن في دول المركز، والذين يعانون من التمييز

ومن ثم يبدأون بتنظيم أنفسهم، وبالتالي يلجأون الى العنف للحفاظ على بقاءهم والحصول على حقوقهم لمعاناتهم والشعور بالتهميش والاضطهاد ويطلق عليهم فالرشتاين بروليتاريا المسقبل. ومن ثم يؤكد فالرشتاين على أن أزمة النظام العالمى الرأسمالي الذي يتجه في صيرورته إلى نهايات مفتوحة ومبهمة وخطيرة، ويظهر في ذلك تأثره بماركس، ويرجع هذه الأزمة الدافعة للسلوك العنيف إلى استمرار عملية التراكم الرأسمالى المؤدى إلى مزيد من التفاوت واللامساواة . كما يرى أفراد العينة " أن العولمة هى المسئول الأول عن ممارسات العنف على كافة المستويات الداخلية والخارجية ". ويتفق ذلك مع ما أكد عليه فالرشتاين من أن الشعوب والطبقات التى تعانى من الحرمان والفقر وعدم المساواة، سوف تقوم بتنظيم نفسها وترتيب أولوياتها محاولة منها لتغيير الواقع بشتى جوانبه أبرزها الصراعات العرقية والإثينية، والجماعات الدينية وخاصة الأقليات التى تعتبر أراضيها مصدراً للثروات الطبيعية أو غيرها بحيث تسعى إلى الإنفصال بهدف إمتلاك الثروات بإعتبارها حقاً لهم.

فالأفراد والمنظمات على كافة مستوياتها تتخذ من العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، انطلاقاً من كونه أداه فعالة لتحقيق غاياتها.(53) وفي هذا السياق يرى أفراد العينة بواقع 100% " أننا في ظل متغيرات العولمة أصبحنا جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الكلية للمجتمع العالمي، فالتداخل والإختلاط والتواصل الاجتماعي بين الشعوب، أدى الى إعادة النظر من جانب المجتمع الدولى لمختلف الدول بين الفحص والإصلاح وعمليات الإصلاح، هذا من وجهة نظر مصدري العولمة لا تتم إلا بالعنف بشتى صوره". مما يعنى أنه في ظل العولمة بشعاراتها ومقوماتها التكنولوجية والمعلوماتية يمتد تأثير العنف واستخدامه الى مختلف الحدود، ويتجاوز الثقافات التقليدية للمجتمعات مما يؤدى إلى هدم هذه الثقافات. فالعنف كأحد وسائل العولمة وآلياتها لإحداث التغيير وفق مصالح القوى الكبرى يهدد الكثير من المجتمعات ويهدم بنيانها مما يعد خروجاً واضحاً على التماسك والخصوصية لتلك المجتمعات، باعتباره سلوكاً يتضمن استخدام

القوة فى الإعتداء على الآخرين سواء كانوا أشخاصاً أم منشأت – مما ينجم عنه أثراً سلبياً وضرراً على كافة المستويات.

وكما يؤكد أنصار الإتجاه البنائى الوظيفى والمستمد من الفرضيات العامة للإتجاه العضوى السائد فى النظريات الأولى لعلم الاجتماع، والذى يقوم على فكرة تكامل الأجزاء فقد قام أنصاره بصياغة نموذجاً للعنف حيث يحصر العنف ووحدة دراسته فى ظهور العلاقات السلبية و تأثيرها على الكل.(54) ووفقاً لأفراد العينة " فإن العنف يتم تعلمه واكتسابه مؤكدين ارتباطه بثقافة العنف السائدة فى الطبقات الاجتماعية، حيث وجدت نسبة مرتفعة من جرائم العنف تم ربطها بالثقافات الفرعية sub– culture، ومن ثم فالمجتمع هو الذى يساعد على انتشار العنف".

ويرى البعض أن الثقافة الفرعية تعد مسئولة عن غالبية أحداث العنف فى المجتمع حيث تحوى قيماً داعمة للعنف .(55) ومن ثم فهناك ضرورة للتعامل مع العنف كظاهرة متعددة الجوانب بكل المقاييس، فالأفراد والتنظيمات تتخذ من العنف وسيلة لتحقيق أهدافها وكسب ثروات هائلة انطلاقاً من كونه أداة فعالة لتحقيق غاياتها.(56) ويكاد يجمع أفراد العينة على" أن العولمة تساهم بشكل أساسى فى تأصيل ظاهرة العنف، مع بث حالة الفوضى فى شتى أنحاء العالم وشيوع التفكك، وانعدام الأمان وإنهاء حالة الاستقرار الداخلى والخارجى لتحقيق أهداف الدول الداعمة وإعادة رسم خارطة جديدة للعالم من خلال الفوضى الخلاقة". مما يوضح بشكل أساسى أن العولمة الداعمة فى ظاهرها للديمقراطية والحرية والأمن والأمان، خاوية من باطنها وعاجزة عن احترام المبادىء التى يروج لها الداعيين اليها، فتعد مقدمة للعنف وللفوضى العارمة وتساهم فى تعميمها. فضلاً عن طرح العديد من التحديات والرهانات التى أضحت واقعاً حتمياً خاصة لدول العالم الثالث من خلال تعميق الهوة والفجوة بين دول المركز والأطراف، وخاصة فى المجال الاقتصادى وإيجاد الأزمات وخاصة الاقتصادية فى تلك الدول التى لم تجد بديلاً أمامها سوى الإندماج فى مشروع العولمة، وتحمل نتائجه وخاصة

التحول إلى إقتصاد السوق مما يفرض بدوره اتباع نماذج محددة من برامج الاصلاح وسياسات التكيف الهيكلى؛ مما جعلها أسيرة لمفاهيم رأسمالية ومناقشات احتكارية تتحكم فيها الاقتصادات الكبرى متمثلة فى الشركات متعددة الجنسيات بإشراف مؤسسات العولمة الثلاثية (صندوق النقد الدولى – البنك الدولى – منظمة التجارة العالمية) .

فقد ظهر بوضوح فى بداية القرن الماضى إنهيار قدرة الدولة على الدمج الاجتماعى وفقدان مرتكزاتها حيث ينتقل العالم وخاصة الثالث إلى العضوية ما فوق القومية. فالإقتصاد العولمى آخذ فى تحطيم روابط التضامن وتوسيع الفجوة بين الرابحين والخاسرين من الحداثة ضمن إطار الدولة – الأمة.(57) حيث إنها لم تعد تمتلك القدرة بمفردها على مد التكامل الاجتماعى بأسباب الحياة، كما أن عقدها آخذ فى الإنفراط والتحول إلى عالم بلا خصوصية والإنسان ذى البعد الواحد. ووفقاً لذلك تصبح دول الجنوب مجرد أدوات مهمتها الأساسية الإندماج السلبي فى آليات العولمة، والتى تعد عاملاً رئيسياً فى ظهور أشكالاً جديدة من العنف فى شتى أنحاء العالم. كما يرى غالبية العينة أن العولمة بآلياتها المتنوعة وممارساتها تؤدى إلى إنتاج عنف مقاوم لها فى بقاع العالم. ويرى أفراد العينة بشكل واضح أن العولمة " أسهمت بشكل فعال فى إنتاج أشكالاً مستحدثة من العنف متمثل فى العنف الاقتصادى بما يحويه من نشر للفقر والبطالة وزيادة الديون الخارجية لدول العالم الثالث (الجنوب)، وإيجاد أزمات اقتصادية تقضى على دول بعينها تمثل عائقاً أمام العولمة خاصة الاقتصادية، والتى تشير إلى الإنتقال إلى مرحلة القطبية الاقتصادية أحادية الجانب فى إطار ما يسمى اللبيرالية الحديثة واقتصاد السوق والدعوة إلى تقليص دور الدولة وعدم تدخلها فى الحياة الاقتصادية، وإتخاذ إجراءات تتماشى مع فلسفة العولمة الاقتصادية بحيث يتم التخلص من القطاع العام وإلغاء الدعم وتحرير سعر الصرف وتشجيع القطاع الخاص . وكما أكد أفراد العينة أن تلك الإجراءات والبرامج جاءت نتيجة تردى واضح لعملية التنمية وزيادة معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، مما ترتب عليه مشكلات اجتماعية وظهور نماذج من الاقتصاد غير الرسمى وخروج المرأة للعمل وإنخفاض الأجور وشيوع الفقر،

أو بمعنى أدق عولمة الفقر وتدعيم التفاوت الاجتماعى وتلاشى الطبقة الوسطى، التى أضحت تعانى من إنخفاض مستوى الدخل وزيادة درجة الحرمان وتنامى الشعور بالعجز والتى أصبحت مهددة بالإختفاء والتآكل، مما يشكل تهديداً مستمراً لأبنية دول العالم الثالث. فالنظام الاقتصادى نظام تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره شركات عالمية لها تأثير على كافة الاقتصادات المحلية. وبالتالى تسعى إلى تعويض إقتصاديات الدول الرأسمالية عن إنكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل عمليات الانتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية إلى دول العالم النامى مع الإحتفاظ بالقيادة لتلك العملية الإنتاجية فى سائر دول العالم، مما يؤدى إلى إنهيار اقتصاديات العالم النامى وحدوث أزمات اقتصادية بها لتبنيها سياسات العولمة الاقتصادية الداعمة للإستغلال والإحتكار.فضلاً عن أشكال العنف السياسى المتمثلة فى عولمة الحروب والفوضى ودمار العالم الثالث بصفة خاصة وعدم احترام حقوق الإنسان وتراجع سلطة الدولة كما حدث فى ثورات العالم العربى، والتعامل بمعايير مزدوجة فى المنطقة. مما يؤكد نزوع العولمة الى اتباع العنف كنهج لها وممارسته على الصعيد السياسى حيث إن قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائياً. فمن خلال سياسة العنف وعولمة الحروب وزيادة بؤر التوتر عبر إسترتيجية الفوضى الخلاقة، نتج عنها إنتاج أشكالاً جديدة من العنف والسعى لإنحسار السيادة المطلقة للدولة وفقدانها لدورها.

ولعل أخطر أشكال العنف الذى تمارسه العولمة هو العنف الثقافى، من خلال آلياتها الإعلامية التي تقوم بغرس قيم العولمة وإستئصال كافة القيم التى تقف عقبة أمام العولمة، مع فرض نموذج ثقافي غربي استهلاكي مع تنميط السلوك وقولبة الذوق وإختراق الخصوصيات خاصة الثقافية ودحض الخصوصيات الدينية. فالعولمة تدعم إيجاد "ثقافة كونية" تحوى منظومة القيم والمعايير الرأسمالية الأمريكية على العالم كله، وفرض عالمى لثقافة الغرب ومحو الثقافات الاخرى المتعارضة معها وخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافي العالمي، ومن ثم فالعولمة تسعى إلى بلورة ثقافة عالمية تستفيد منها الفئات المسيطرة على العمليات الاقتصادية والسياسية والإعلامية من

ISSN1858-838

خلال احتكارها للتقنية والإنتاج على المستوى العالمي مما يشكل نمطاً محدداً من الوعي الثقافي، وفرض نماذج غربية من خلال إنتاج وتوزيع استهلاك الموارد الإعلامية والإتصالية، فهى تجمع بين الاقتصادى في السوق والتشتت الانساني في المجتمع على مستوى الهوية والانتماء والذاكرة التاريخية، ويسقط عندئذ مفهوم الإنسان ويصاحب ذلك ظهور صراعات في الميدان الثقافي على المستوى العالمى .

فالعولمة تسعى إلى إحداث تغير وانتقال من التوجه الواحد والانتماء لبعد الدولة وهويتها وتركز الهوية القومية والخصوصية الثقافية إلى التحول إلى حالة التعددية. ويتفق ذلك مع ما أكد عليه (schott, j.A) في دراسته عن العولمة في أنها تسعى الى فقدان الهوية والخصوصية طبقاً لقوانين المجتمع العالمى الجديد، وبالتالي يصبح الإنسان بلاهوية وبلا خصوصية ثقافية ينتمى إليها.(58) وبالتالى فثقافة العنف تدعم بشتى السبل لإحداث هذا التغيير، وهذا في مقابل ميل كل مجتمع إلى تشكيل كل ثقافي فريد مميز له يتيح لمجتمعات تتشابه في درجة تطورها الاقتصادى، أن تكون مختلفة عن بعضها بشدة من الناحية الثقافية. فكما أكد أفراد العينة " أن العولمة تسعى إلى إتباع العنف كنهج لها وممارسته على الصعيد السياسى خاصة في الدول المنخفضة العولمة، والتى تميل إلى عدم الإستقرار السياسي الداخلى ". بمعنى أنها تعانى من وتيرة مرتفعة من العنف مقارنة بالدول التى تعولمت. ففى الوقت الذي كان يتعاظم فيه الأمل في الإستقرار والسلام العالمي الشامل، خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة، إلا أن وتيرة الحروب المدمرة تتزايد في شتى بقاع العالم، ومن ثم واكبتها حركات العنف الشامل مما فرض العديد من الإشكاليات العالمية حيث غلبت القوة العسكرية الحديث السياسي، وذلك لإختصار الزمن والمسافة حيث لم تعد هناك قدرة على الإنتظار لإكتمال المشروع العالمى وسادت نظرية الفوضى الخلاقة، ومن ثم أصبحت العولمة تمارس العنف بأشكال جديدة متمثلة في العنف الاقتصادى والعنف السياسي والعنف الثقافي .

ISSN1858-838

2- استراتيجية مواجهه ثقافة العنف داخل الجامعة ومواجهة ثقافة العولمة: -

تعبر الإستراتيجيات الموجهة للتصدى للعنف عن تدابير على كافة المستويات تتخذها الدولة بالإتفاق مع العديد من الدول الآخرى لمعالجة كافة الأوضاع التي تؤدي إلى شيوع العنف من أجل التصدى له ومكافحته، فضلاً عن تعزيز قدراتها، وحماية حقوق الإنسان مع التمسك بسيادة القانون في مكافحة العنف على مستوى الداخل والخارج. فضلاً عن إتفاق دول العالم تحت مظلة الأمم المتحدة على تنفيذ أحكام خطة العمل المتفق عليها في الإستراتيجية، مع تضامن الجميع في جهود مكافحة العنف بشتى صوره. ويتفق أفراد العينة على ضرورة إتباع الدولة لإستراتيجية لمواجهه العنف داخل المجتمع وداخل الجامعة بصفة خاصة. فعلى مستوى الجامعة " إتفق أفراد العينة بالإجماع على أنه من سبل المواجهة أن يكون أستاذ الجامعة قدوة لطلابه، ويحاول فهم مشكلاتهم مما يحد من ممارستهم للعنف بكافة أشكاله، مع إلقاء محاضرات تحث على نبذ العنف وتوضح خطورته بصفة عامة وخطورة العنف السياسي بصفة خاصة، وتوضيح آثاره السلبية على المجتمع بصفة خاصة والعالم أجمع، بالإضافة إلى تشجيع الشباب على تنمية مهاراتهم واستغلال أوقات فراغهم وإستثمار طاقاتهم لصالح المجتمع ومستقبلهم مما يحد من ممارسه العنف بكافة صورة ".

وعلى الجانب الآخر أكد أفراد العينة على ضرورة مواجهة ثقافة العولمة وقيام الدولة بدورها المنوط بها من خلال تطوير التعليم لإعداد مخرجات تعليمية قادرة على قيادة المجتمع وتطويره بما يواكب التطور الحادث في المجتمع، مع تفهمه للفرص والتحديات التى تفرضها العولمة خاصة في مجالها الثقافي والاقتصادى. فضلاً عن إمتلاك الدولة لرؤية بعيدة المدى ومحددة الأهداف تتضمن مصالح الدولة العليا، وتوفير كافة ما تتطلبه مادياً وبشرياً، فضلاً عن إعادة تقييم مخططات التعليم والسياسات التعليمية للوقوف على نقاط الضعف والقوة، بهدف إعادة تربية النشئ الجديد على التفكير الحر والبناء وربط سوق العمل بمخرجات التعليم ومناهجه والمعرفة بالممارسة، وتكريس ذلك في المناهج الدراسية والجامعية على السواء، وترسيخ فكرة الإنتماء والولاء للوطن وبناء خطة وطنية لبناء الإنسان، مع التأكيد على

ISSN1858-838

إحترام الحريات وحرية التعبير والرأي في ظل القانون وتحت حمايته بما لايضر بالصالح العام، حيث يكون التعبير والنقد بناءً، وليس بهدف الهدم والتخريب، مما يضمن مشاركة جميع فئات الشعب وطوائفه من خلال تعميق وتوسيع المشاركة لنجاح برامج التنمية بشتى صورها وخاصة البشرية والسياسية، من منطلق أن المشاركة وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد لمواجهة مخاطر العولمة خاصة الثقافية والسياسية المتمثلة في إسقاط الدولة والتعدى على سيادتها، ودحض كافة الحدود خاصة الثقافية والدينية. بالإضافة إلى ذلك الأخذ بمبادئ العدالة الاجتماعية والإنتقالية انطلاقاً من المصالح المجتمعية للعمل على إيجاد جو عام يسوده الإحساس بالأمان والعدل. وبالتالى فآليات وإستراتيجيات مواجهة العنف في ظل العولمة ستظل عاجزة عن القيام بدورها الفعال إن لم ترتبط عضوياً مع المفهوم الشامل للتنمية، وذلك الذي يتضمن بناء قدرات الأفراد وتوسيع خياراتهم وصولاً لربط العدالة الاجتماعية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على أساس العقد الاجتماعي التشاركي، لمواجهة ما تفرضه العولمة من تحديات وما توفره من فرص.

2. **مناقشة النتائج العامة للدراسة:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هى كالتالى:-

1. أكدت نتائج الدراسة أن العنف يمثل خطراً حقيقياً على المجتمع، يؤدى إلى إضعاف مؤسساته وإنعدام توازنه فهو نمط من أنماط السلوك العدوانى، يتضمن كافة الأفعال التى تحمل إيذاء الآخرين بشكل مباشر وغير مشروع ومخالف لثقافة المجتمع.
2. كشفت نتائج الدراسة أن العولمة تشير إلى عملية إعادة تشكيل ملامح العالم، وضغط الزمان والمكان عبر عملية التداخل المعقدة والمتسارعة بين مختلف الثقافات وإذابة الحدود والمواقع بين دول العالم.
3. أكدت نتائج الدراسة أن التغيرات العالمية وتحديداً ما أفرزته العولمة من فروق طبقية حادة تعد السبب والدافع الرئيسى لكافة مظاهر العنف.

ISSN1858-838

4. يمثل العنف إشكالية اجتماعية معقدة ومتجددة تتطور فى شكلها ومضمونها بشكل متسارع.
5. أكدت نتائج الدراسة أن الأسرة تلعب دوراً مؤثراً فى عملية الخروج عن المعايير والسلوك العنيف.
6. كشفت نتائج الدراسة أن ضعف النظام التعليمى وخاصة الجامعى يعد من أهم الأسباب الاجتماعية للعنف بكافة أشكاله.
7. أكدت نتائج الدراسة أن العنف نتاج للحرمان النسبى الذي يؤدى إلى التوتر الناتج عن التعارض بين ما هو كائن وما ينبغى أن يكون.
8. كشف الدراسة عن وجود عوامل دافعة للعنف أهمها الفقر والبطالة، والتى تسهم فى تعميق الشعور بالإحباط والتوتر والإغتراب النفسى والاجتماعى.
9. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن العولمة تهدد منظومة القيم عبر آلياتها المختلفة للإختراق والغزو الثقافى، الباعث على العنف بشتى أنواعه، فهى من خلال آلياتها الإعلامية تسعى لإيجاد وتكوين الوعي الكونى.
10. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن ثقافة العنف تمثل الإبن الشرعى للعولمة، فالعولمة تساهم بشكل فعال فى إنتاج الأزمات على الصعيد العالمى.
11. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن العولمة تساهم فى تأصيل ظاهرة العنف مع بث حالة الفوضى فى كافة أنحاء العالم.
12. كشفت نتائج الدراسة أن العنف الثقافى يمثل أخطر أشكال العنف الذي تمارسه العولمة، عبر إستئصال كافة القيم التى تمثل عائقاً أمامها مع فرض نموذج ثقافى غربى استهلاكى.
13. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن مواجهة العنف لا تتم إلا من خلال تدابير متفق عليها بين الدول، مع التعاون فيما بينها لمعالجة الأوضاع والأسباب التى تؤدى إلى شيوع العنف ومكافحته.

14. كشـفت نتائج الدراسـة الميدانية أن التأكيد على مبادىء حقوق الانسـان والتمسـك بسـيادة القانون من أهم إستراتيجيات مواجهة العنف.

15. كشـفت نتائج الدراسـة التحليلية أن قيام الدولة بدورها يعد من أهم اسـتراتيجيات مواجهة ثقافة العنف، خاصـة تطوير التعليم ومخرجاته لتكون قادرة على قيادة المجتمع ومواجهة تحديات العولمة.

16. كشفت نتائج الدراسة عن أهمية دور الجامعة فى مواجهة ثقافة العنف التى تروج لها العولمة.

17. كشفت نتائج الدراسة عن أن إستراتيجيات مواجهة العنف فى ظل العولمة ستظل عاجزة عن القيام بدورها إن لم ترتبط عضوياً مع المفهوم الشامل للتنمية.

المراجع:

1 1. بدوي ، أحمد زكى : 1982 ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، ص 441.

2. World report on violence and health, 2003: world health organization, Geneva, Switzerland,p4. .

3. هادي، قيبس : 1989، الانسان المعاصر عند ماركوز، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 145.

4. Platt, T., The concept of violence as descriptive, international social science journal, vol 44, no123, p92.

5. قناوي، شادية: 1996، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر.

6. Harris, G., 2010, studying conflict, violence and peace in African universities, higher educations, p293.

7. شحاته، باسم: 2010: جرائم العنف عند الاطفال ... دراسة ميدانية في مدينة المنصورة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 46، مج2، ص993.

8. يعقوبي، محمود : معجم الفلسفة، ط2، الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر ، ص116.

9. الحيدرى، ابراهيم :2015 ، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار السافي، بيروت ، ص17

10. Earl, C.M., 2004, Collective political violence an introduction to the theories and cases of violent conflicts, Rout ledge, London, p31.

11. Linda, M., 2005, Families, violence and social change, open university press, London, p3

12. حوات، محمد :2002 ، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مد بولي، القاهرة ، ص 19.

13. أمين ، جلال : 1998، العولمة، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص3.

14. البكرى، فؤادة : 1999، الثقافة الوطنية بين الإعلام والعولمة، مجلة البحوث والدراسات العربية، العددان (31، 32)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 294.

15- Robertson, R., Mapping the global condition, in Featherstone, M., (ed) Global culture nationalism, globalization and modernity, sage publication, London, p220.

16- روبرتسون، رونالد: 1998، العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة: أحمد محمود، نورا أمين، المجلس الأعلى، ص 289.

17-Tomlinson, J., 1999, Globalization and Culture, first published, polity press, Cambridge, p32.

18-Jim, S., et al, 2013, Globalization, Yesterday, Today and Tomorrow Emergent publication, U.S.A.

19- روبرتسون: مرجع سابق، ص 289

20-يس، السيد: 1999العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ص 20

21-نافع، إبراهيم نافع: 2002، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة، والنشر، القاهرة، ص 97.

22-جميل، أسماء:2007، العنف الاجتماعي دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي، مدينة بغداد نموذجاً، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد.

23-غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 23.

ISSN1858-838

24-Lawrece, F.A., An introduction to personality, Macmillan, New York, ,p379

25-Wollen, S.P., 2002 Understanding Conflict Resolution, Sage publication, London, p15.

26- Jacoby, T., 2008, Understanding conflict and violence, Theoretical and interdisplinary Approaches, Rutledge, London and New York.

27-ماركوز، هربرت : الانسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيش، دار الأدب، بيروت، ص ص 10:11.

28-Keller, A.,(ed), 2001, Collected papers of Herbert Marcuse towards and A critical theory of social, ,Vol 12,rantledge,landon, pp37-38.

29- Brawn, A.,(ed),2001,Critical realism& maxism,rautledge,U.S.A,P2

30- نعيم، سمير: 1992، النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)، ط4، دار الكتب، القاهرة، ص159

31-آجر، بن:2002، علاقة النظرية النقدية و ما بعد البنيوية و ما بعد الحداثة بعلم الاجتماع، فى : قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، ترجمة : مصطفى خلف ، مراجعة و تقديم : محمد الجوهرى ، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ،ص 422.

32- Kelleher, R., Opcit, P38.

33-هربرت ماركوز: الانسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص19.

34-جميل، أسماء: مرجع سابق.

35- Johnson, G., Revolutionary change, little brawn Boston, p 56

36-سلطان، مريم:2006، الارهاب ... قراءة لما وراء ظاهرة العنف فى الوطن العربى، شئون عربية، عدد 119 ، ص 32.

37-جيدنز، انطونى :2005، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص82.

38- بركات، حليم:2000، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 417.

39-الخضور، إبراهيم: التغير الاجتماعي بين القوة والسياسة ودراسة اسباب العنف الاجتماعي (روسيا، الصين، كوبا، اليابان نموذجاً)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، عدد (1-2)، ص ص 301:349.

40-Kenney, K.L.,20011, Domestic Violence Essential issues, U.S.A, P11

40-العطار، سهير:2005، المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، د.ن، القاهرة، ص 187.

41-نصر، سميحة وآخرون :2004، العنف بين طلاب المدارس، التقرير الاجتماعي، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ص 53: 117.

43- Carr, J.L,2004, Assessing Attitudes towards Violence Among African American male youth: the influence of Ecological factors, thesis Submitted to the Graduate faculty of North Carolina State university in partial fulfillment of the requirement for the Degree of master of Science psychology.

44- مارشال، جوردن :2011, موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون، مجلد 2، العدد 1877، ط2، المركز القومى للترجمة، ص ص 42- 43.

45- قناوى، شادية: 1996، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري، رؤية سوسيولوجية، حوليات كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 190، ص ص 307: 331.

46- الحوامدة، كمال: نوفمبر 2007، العنف الطلابي في الجامعات الرسمية والخاصة من وجهه نظر الطلبة فيها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثانى عشر، جامعة بسكرة، الجزائر.

47- Beardez, R.,2006, Attitudes towards violence among university students in India, journal of international education, pp60.

48- Matthew.,et al,2010, Defining campus violence: campus phenomenological analysis of community stake holder perspectives journal of college student development, vol 52 m N.3, pp.253-269.

49- الخشاب، سامية:2008، النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، ص 153.

ISSN1858-838

50- Carlo, G., et al, 2010, Feeling or cognitions? Moral cognitions and emotions as longitudinal predictors of pro social and aggressive behaviors, personality & individual difference, pp872-877.

51- Barker, C., Television globalization culture identities, open university press, Backing ham, p.3.

52- نورث، دوغلاس سي. وآخرون: 2016، في ظل العنف والسياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، ترجمة كمال المصري، عالم المعرفة، عدد 433، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، الكويت، فبراير، ص10.

53- Straus, et al, op cit, p207

54- أبو شامة، عباس، البشرى، محمد: 2005، العنف الاسرى فى ظل العولمة، د.ن، الرياض، ص 62.

55- المرجع السابق، ص 10.

56- مينش، ريتشارد: 2010، الأمة و المواطنة فى عصر العولمة "من روابط و هويات قومية إلى أخرى متحولة ": ترجمة: عباس عباس، مراجعة : على خليل ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، ص 7.

57- Schott, J.A., 2000, Globalization: A critical introduction, Martin's press, U.S.A., p.228.

58- بورون، ريمون، بوريكو، فرانسوا: المعجم النقدة لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص228.